قضايا وآراء

أخبار الخليج

العدد (17717) - السنة الحادية والخمسون - الجمعة 14 ربيع الآخر 1448هـ - 25 سبتمبر 2026م

أزمة عرب 48 في معركة الانتخابات الإسرائيلية القادمة

بقلم:
حنين زعبي ○

أعادت الانتخابات الإسرائيلية «الحياة» إلى خطاب سياسي فلسطيني داخل مناطق عرب 48، بعدما عانى صمتا غير مفهوم أو مبرّر بالكامل منذ حرب الإبادة. الخطاب الذي ظهر بشكل خجِل منذ الحرب، وظهر بوضوح ومثابَرة وحماسة على مشارف الانتخابات من خلال سردياته القديمة ما قبل «7 أكتوبر» (2023)، فيما يبدو استدعاءً لمنطق وتفكير سياسيين لم تدخل فيهما حرب الإبادة ولا «لحظة الإبادة» باعتبارها لحظة عالمية تعيد النظر في فكرة الصهيونية وخطرها العالمي، في تشكلها.

يكتب الباحث إمطانس شحادة، في ورقة موقف أعدها لمركز مدى الكرمل وصدرت في فبراير 2024، أن الأحزاب الفلسطينية في مناطق الـ48، ما يُعرف باسم الداخل الفلسطيني، لم تقم بمراجعة تفكيرها أو فرضياتها السياسية، وبقيت ضمن الخطاب والجدليات وتعريف إمكانيات الفاعلية السياسية التي بنت عليها سياسات المواطنة ما قبل حرب الإبادة. من جهة أخرى، ترى أدبيات إسرائيلية عديدة (تبقى كتيار يقع في هامش الهامش الإسرائيلي) أن الإبادة ليست من صنع اليمين فقط، بل هي تعميم لخيال موجود في بنية الصهيونية.

لا تتعامل تلك الأدبيات مع «7 أكتوبر» باعتباره سبباً وحيداً للحالة الإبادية في إسرائيل، بل باعتباره لحظة تفعيل لعناصر كانت موجودة أصلاً، محذّرة من فك الصلة بين الإبادة ومن يعتبرون أنفسهم «ليبراليين إسرائيليين»، ويؤكّدون أن الإبادة تحوّلت إلى «طبيعة جديدة للأمن الأسرائيلي». لا ترى هذه الأدبيات إمكانيّة عودة إسرائيل إلى «مركزها الليبرالي الطبيعي». بالتالي، يعتقد هذا المقال أن مشكلة الخطاب السياسي الفلسطيني الانتخابي الحالي ليست في أنه يريد محاربة اليمين، ولا في أنه يفاضل بين اليمين والمركز في الأحزاب الإسرائيلية، مشكلته في أنه يحوّل السياسة الفلسطينية برمتها إلى علاقة مفاضلة بين اليمين الإبادي واللايمين الذي كان أنجع من اليمين في تنفيذ الإبادة وشرعنتها وتطبيعها. وفق هذا المنطق، بناء السياسة الفلسطينية على هذه المفاضلة هو عملية إنكار لواقع إسرائيلي إبادي «جديد»، وبالتالي هي فاقدة الأفق السياسي أي فاقدة الإمكانية.

ولكن بما أن الفلسطينيين يعيشون الواقع الإسرائيلي، لا يمرّ انسداد الأفق إسرائيلياً من دون انسداده فلسطينياً أيضاً، وإن لم ينعكس هذا ضمن الخطاب السياسي الفلسطيني، لكنه ينعكس ضمن وجدانيات الناس وشعورهم، أي ما يُعرف بالأدبيات بـ«بنية الشعور». يدّعي هذا الجزء من المقال أن سياسات المواطنة الفلسطينية التي تُبنى على منطق إعادة تأهيل المواطنة والحيز الإسرائيلي وإسرائيل نفسها هي سياسات مسدودة الأفق، ليس فقط بسبب تغيرات إسرائيلية، بل أيضاً بسبب تغييرات عميقة في بنية الشعور الفلسطينية، التي على عكس الخطاب السياسي الفلسطيني الذي ينكر الواقع، وصلت إلى حالة إدراك وجودي واعتراف بانغلاق الأفق الإسرائيلي، وبتحوّل الحالة الإسرائيلية إلى حالة تهديد لم تعد تتسع لمناورات أو إمكانات سياسية ذات معنى.

ورغم أن الناس مختلفون في أحاسيسهم وفي وجدانياتهم، ورغم أنّهم يحملون في أحيان كثيرة وجدانيات متناقضة تسهم (ضمن شبكة من بنية مصالح وموقع بنيوي) في الوصول إلى مواقف ومواقع مختلفة، فإنني هنا أعتمد على مفهوم «بنية الشعور» لرايموند ويليام، وهو ناقد أدبي ومن المؤسسين المركزيين لحقل دراسات الثقافة في بريطانيا، لكي أدّعي أن الإبادة من تلك اللحظات التاريخية التي يتكلم عنها ويليام، والتي تُنتج بنية شعور عميقة تميز مراحل تاريخية معينة.

إن بنية الشعور الفلسطينية هذه، ورغم أنها فاقدة خطابها الفكري السياسي، وفاقدة تنظيمات سياسية تحضنها وتحوّلها إلى فاعلية سياسية، فإنه لا مشروع أو تصور أو خطاب سياسي ينجح إذا بني على نقيضها وتجاهلها وأنكرها.

بنية الشعور هذه هي الأرضية التي يُبنى عليها نجاح أي خطاب أو مشروع سياسي أو فشلهما، وهي تحمل طاقات هائلة في اللحظات التاريخية، ليس مجرّد طاقات إدراكية انفعالية شعورية، بل طاقات إدراكية تستوعب إمكانات اللحظة، وتستوعب ما حطمته من أوهام.

إن لحظة كالإبادة، مهما أنكرها الخطاب السياسي الفلسطيني في الداخل، لا يمكن أن تمر من دون ترسّبات وجدانية وإدراكية عميقة، إما يتم هدرها وإجهاضها سياسياً أو يتم البناء عليها. ووظيفة السياسة هي بالضبط استثمار بنية الشعور هذه، عبر إدراك ما تحمله من استعداد لفاعلية ولتكلفة جديدة، والانتقال بها إلى حالة سياسية مختلفة تواكب اللحظة التاريخية.

إن خطاب إعادة تأهيل الحيز الإسرائيلي بوصفه إمكانية لسياسة فلسطينية ذات معنى ليس فقط نقيضاً لبنية مشاعر الاغتراب الملتحمة مع «لحظة الإبادة»، بل هو هدر لها أيضاً، هدر وإجهاض للحظة تاريخية، إذ تحضر فيه هذه البنية الاغترابية مع استعداد لاستجابة أكبر لسياسات تقوم على إعادة بناء الحيز الفلسطيني نفسه وتأهيله حيّزاً سياسيّاً يأخذ قوته من تنظيمه الوطني الداخلي، وليس من علاقته مع الإسرائيلي.

إن الإغتراب وانسداد الأفق إسرائيلياً، دافع للانفتاح على القدرات والطاقات الفلسطينية الداخلية. لكن الخطاب الفلسطيني السياسي يرفض هذا، خشية مما يعتبرها «ردكلة» فلسطينية، وخشية من إثارة مخاوف وقلق «الشريك» الإسرائيلي، الذي يفسر الفلسطنة والتنظيم الذاتي الفلسطيني الذي يعي أنه يواجه دولة ومجتمعاً إباديين، وليس فقط يميناً عنصرياً، كقوقعة وانفصال.

وهذا ما ترفضه السياسات الفلسطينية التي يقودها الحزب الشيوعي. هذا ما يفسّر إصرار الأحزاب على بتر الفاعلية السياسية التي بدأتها مظاهرة سخنين (22 يناير الماضي) فاعليةً تعكس حالة اغتراب وإدراك للحالة الإبادية الإسرائيلية، وكحالة تحمل طاقاتها الخاصة لإعادة التأسيس لسياسات فلسطينية ذات خيال وفاعلية مختلفة، وليس باتّجاه تل أبيب.

لا يوصلنا انسداد أفق المواطنة هذا إلى ازدياد قوة منصور عباس (نائب رئيس الفرع الجنوبي للحركة الإسلامية) الذي تنكّر أخيراً لسردية النكبة واعترف بإسرائيل دولة يهودية ضمن سابقة سياسية لم تحصل لحزب سياسي فلسطيني في داخل مناطق الـ48، إلا لأن الخطاب السياسي الوطني يصر على عدم مراجعة بديهيات الفاعلية السياسية الفلسطينية وإعادة النظر فيها، وفي التفكير بحيز مختلف وبمنطق مختلف للسياسة يقوم على محاسبة إسرائيل وزعزعتها، وليس على إعادة تأهيلها، ويشتق طاقاته من حالة الاغتراب ومن إدراك التهديد الوجودي الذي تمثله إسرائيل بكل قطاعاتها ومؤسّساتها وأحزابها.

يدّعي هذا المقال أن هنالك حاجة لكمّ كبير من البراجماتية للتعامل مع الحالة الإسرائيلية، لكي يستطيع خطاب فلسطيني في لحظة إبادة أن يفكّر في التعامل مع الإسرائيلي.

تكشف لحظة الإبادة لنا عمق تحوّل شخصية الإسرائيلي في علاقته بالوجود الفلسطيني، ولذلك تظهر فاعليّته في أقصى قوتها عندما يصبح المطلوب إعادة إنتاج المجال السياسي الإسرائيلي. والمشكلة أن الصهيونية تظل بنية قمع ذات نظرة استعلائية تجاه الشعب الفلسطيني.

○ نائبة عربية سابقة من عرب 48

الدور الثقافي في التحولات السياسية

بقلم:
د. رضوان السيد ○

في كتابه «مسار الحضارات»، يصرُّ المؤرخ الهولندي المعروف يوهان هويزينجا على أنّ التغير الثقافي هو الذي يصنع التغير السياسي. ومع أنه توفي عام 1945، فإنه ظل مُصراً على أن الماركسية هي في جوهرها «تغير ثقافي»؛ وأنه هو الذي يصنع القرن العشرين. لكن رغم الجبروت الذي ضرب روسيا وشرق أوروبا والصين؛ فإنّ نظام العالم بعد الحرب العالمية الثانية استعاد ظاهراً القيم الليبرالية للتنوير الأوروبي في «ميثاق الأمم المتحدة» و«الإعلان العالمي لحقوق الإنسان». وقد انتصرت هذه القيم أو شعاراتها في النهاية على الاتحاد السوفيتي، واضعة تطورات العالم تحت جناحها بعد عام 1990. ووقتها تحدث الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب عن «النظام العالمي الجديد»، وفيه صارت العولمة واقتصادات السوق أبرز معالم النظام. وفي حين كانت «الديمقراطية» وثقافتها «الليبرالية» هي التي أعلنها، على أرض الواقع الأمريكي والأوروبي؛ فقد تبين أنّ الذي ساد أو يسود في المرحلة الجديدة ليس التنوير القديم وآفاقه الثقافية الرحبة؛ بل هيمنة اقتصاد السوق، والشركات العابرة للقارات.

لقد كانت المرحلة المبشَّر بها قصيرة ومملوءة بالتحديات والحروب، التي حفل بها الشرق الأوسط، ثم ما لبثت أن تسللت إلى أوروبا على مستويين: مستوى التحدي الروسي، ومستوى ظهور اليمين الذي يستهدف اصطناع تغيير جذري دنا من الثقافي، وتنكّر للعولمة الاقتصادية.

ومنذ تفكيك الاتحاد السوفيتي في تسعينيات القرن الماضي، بدأت تتوالى النُذُر بانهيار الغرب الذي كان معتزاً بانتصاره الاستراتيجي إلى درجة اليقين أنّ الصين ستنضمُّ إليه ثقافياً واستراتيجياً (!). لكنّ المخاوف من الصين لن تنتهي، وروسيا تسعى إلى التحالف معها؛ من أجل الصمود في وجه مصالح الغرب الكبرى.

أيُّ هذه العوامل هو الأعمق نخراً في جسم الحضارة الغربية: الحرب الروسية، أم الزحف الصيني، أم صعود اليمين الراديكالي، أم الانسحاب الأمريكي من القارة العجوز؟ إيمانويل تود صاحب كتاب: «انهيار الغرب» يعدُّ هذه الأسباب مجتمعةً إيذاناً بالانهيار حتى قبل الحرب العالمية الثالثة

لكنْ برت بودن في كتابه «إمبراطورية الحضارة... تطور فكرة الإمبريالية» يشير إلى الصراعات على الموارد والممرات البحرية والجوية بوصفها نُذُرا لتمدُّد الإمبريالية التي تقتل نفسها وتُهلك العالم. ومناطق الصراع العالمي على الموارد من وجهة نظره هي ثلاث رئيسية: الشرق الأوسط، وإفريقيا، وأميركا اللاتينية. هو يعدّ التغير الثقافي أو الحرب الثقافية مزحة؛ جربَتْها الولايات المتحدة في الحرب الباردة، أما الواقع الذي هدّد النظام العالمي، فهو الصراع على الموارد بمقتضى التطور الإمبريالي الكبير الذي، ومنذ ثمانينيات القرن الماضي، ما عاد قاصراً على القطبين الأعظمين، بل انضمت إليه الصين التي نافست الجميع وليست الولايات المتحدة فقط في المناطق الثلاث الرئيسية من دون إشهار السلاح.

إن أولى محاولات التمدد الصيني كانتْ في إفريقيا وأمريكا اللاتينية ثم الشرق الأوسط، وأضافت إلى ذلك منطقة شرق وجنوب شرقي آسيا بعَدّها مجالها الخاص، ولو على حساب روسيا، والاتحاد السوفياتي المنكمش والمتصدع حينذاك. فالطبيعة تأبى الفراغ، والانكماش الروسي أغرى الجميع وليس الولايات المتحدة فقط؛ وهي الموجودة في كل مكان أصلاً؛ ليس بشركاتها الضخمة فقط، بل أيضاً بأساطيلها العملاقة.

ولذلك، ومنذ 3 عقود، يتحدث الأمريكيون عن التمدد الصيني، ويريدون التفرغ له، من دون أن يستطيعوا ذلك؛ لاتّساع المجالات التي يريدون البقاء فيها والسيطرة عليها، وهذه المرة ليس بـ«النظام العالمي الجديد»، بل بـ«القوة العسكرية» إذا لزم الأمر.

برتران بادي، مفكر استراتيجي فرنسي، وليس من همّه الانقلابات الثقافية أو الحضارية، بل المديات الاستراتيجية. هو يرى أنّ المَعلم الأهمّ في الصراع العالمي الحالي، إلى جانب الصين والولايات المتحدة، هو ظهور القوى الإقليمية في مناطق التجاذب أو الصراع. وفي حين يضطرب في تحديد القوى الإقليمية الجديدة بأمريكا اللاتينية وإفريقيا، يذكر في الشرق الأوسط: إيران وتركيا وأخيراً إسرائيل. وإيران هي الأكبر طموحاً وتضيف الديني إلى القومي في تحركاتها، وتعتمد سياسات الاختراق من طريق الميليشيات العميلة، ولم تنجح حتى الآن بعد الصدام المباشر مع الولايات المتحدة وإسرائيل في ربط الاستراتيجي بالاقتصادي والسياسي، ولذلك؛ فسيتعذر عليها الاستمرار لهول التكاليف. تركيا تفعل ذلك ولها مستقبل. أما إسرائيل فمنهمكة في تأمين حدودها وما وراءها بالقوة العسكرية، وفي ذلك استنفاد للموارد إن تراجع الدعم الأمريكي!

هل لهذا الصراع الذي تندلع فيه الحروب علائق بالحضارات ومصائرها؟ الثابت حتى الآن أن له آثاراً مفجعة على الأمن السياسي والإنساني وعلى استمرار واستقرار النظام العالمي؛ لكنّ الفرنسيين، أو بعضهم، مهجوسون أيضاً بمصير الحضارة الأوروبية أو الغربية.

○ كاتب ومفكر لبناني

تداعيات السياسة الأمريكية من بوش إلى ترامب

بقلم:
د. جيمس زغبي ○

عقب الهجمات الإرهابية التي استهدفت الولايات المتحدة الأمريكية 11 سبتمبر 2001، سارعت إدارة الرئيس جورج بوش الابن آنذاك إلى تطبيق سياسات محلية وخارجية كان لها تداعيات هائلة على الولايات المتحدة والعالم بأسره.

لقد مررت الإدارة الأمريكية تشريعات واسعة النطاق –اقترنت بأوامر تنفيذية ومذكرات تتعلق بـ«الأمن القومي» –أدت فعلياً إلى تقويض نصف الحقوق التي تكفلها «وثيقة الحقوق» (Bill of Rights)، ومحو خمسين عاماً من الجهود الرامية إلى تعزيز الحقوق والحريات المدنية.

علاوة على ذلك، ساهمت الخطوات التي اتُخذت لتبرير عمليات الغزو والاحتلال ومحاولات «بناء الدولة» في كل من أفغانستان والعراق في إضعاف دور كل من منظمة الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي (الناتو)، كما ساهمت في تفكيك منظومة الدبلوماسية وتقويض حقوق الإنسان وسيادة القانون التي أرسى المجتمع الدولي دعائمها في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

لقد كانت بوادر الهجوم على الحقوق والحريات تلوح في الأفق قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001؛ إذ وُضعت خطط «سرية» –بدءاً من عهد رونالد ريغان ووصولاً إلى إدارة بيل كلينتون–تهدف إلى اعتقال «الأجانب» أو احتجازهم أو ترحيلهم دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة، غير أن الإدارات الأمريكية السابقة قد أحجمت عن المضي قدما في تنفيذ تلك الخطط علناً بسبب المعارضة الداخلية.

ولكن، وفي ظل حالة الصدمة التي خيمت على البلاد عقب تلك الهجمات الإرهابية، أتيحت الفرصة لإدارة جورج بوش لمنح أجهزة إنفاذ القانون –وبشكل علني– حزمةً متنوعة من الأدوات القمعية التي كانت تلك الأجهزة تسعى جاهدة للحصول عليها.

وقد أقدمت الإدارة الأمريكية آنذاك على هذه الخطوة وهي تدرك أن أي معارضة داخلية أو حزبية ستكون خافتة ومحدودة، نظراً لحجم الصدمة الهائل الذي خلّفته الأحداث التي جدت يوم الحادي عشر من سبتمبر 2001.

وفي نهاية المطاف، تم إقرار تلك التشريعات التي دعمتها إدارة جورج بوش بسهولة في الكونغرس الأمريكية، إذ لم يعارض مشروع القانون سوى عضو واحد في مجلس الشيوخ.

كما قوبلت تدابير الإدارة بمعارضة محدودة فقط؛ وهي تدابير شملت الاعتماد على التصنيف العرقي والإثني، وحرمان المهاجرين من ضمانات الإجراءات القانونية الواجبة، وإجراء عمليات تفتيش ومراقبة دون أوامر قضائية، واستخدام أساليب الإيقاع بالأفراد المستضعفين (الاستدراج)، وتطبيق مجموعة من الإجراءات المكلفة والتعسفية في المطارات، وهي ممارسات ثبتت جميعها عدم فعاليتها تماماً في حماية الأمن القومي.

وإذا كانت صدمة الهجمات قد جعلت الرأي العام أكثر استعداداً لتقبّل قوانين وبرامج جديدة تنتقص من حقوق الآخرين، فقد ولّدت تلك الهجمات أيضاً شعوراً بالخوف والترقب إزاء ما قد يحدث لاحقاً. فقد سبق للولايات المتحدة الأمريكية أن غزت دولاً أخرى، وقصفتها، وخاضت حروباً على أراضيها في أنحاء متفرقة من العالم.

غير أن الأراضي الأمريكية لم تتعرض لهجوم مباشر منذ واقعة «بيرل هاربور» التي حدثت قبل أكثر من ستة عقود، مما أدى إلى شعور بالهشاشة وانعدام الأمان. وراودت الناس تساؤلات ملحة: «من هؤلاء الذين ارتكبوا هذه الجرائم؟» و«لماذا فعلوا بنا هذا؟» و «ما الذي ينبغي علينا فعله الآن للرد؟»

ولم تكد سحب الغبار تنقشع عن ذلك الجحيم المشتعل، حتى بدأت مجموعة من المحافظين الجدد –الذين كان نفوذهم يتصاعد داخل الحزب الجمهوري– في الدعوة إلى شن ضربة عسكرية أمريكية ضد العراق، وذلك قبل حتى أن يختلقوا الحجج والمبررات التي ساقوها لاحقاً لتسويغ تلك الحرب.

لقد كانت رؤيتهم للعالم تقوم على اعتقاد مفاده أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تعرضت للهجوم لأنها بدت في نظر الآخرين ضعيفة ومتراخية، ومن ثم، فقد رأوا أن ما تقتضيه الضرورة هو استعراض القوة الأمريكية.

وعلى الرغم من أن الرئيس آنذاك، جورج دبليو بوش، لم يكن يتبنى رؤيتهم للعالم في البداية، إلا أن صدمة أحداث 11 سبتمبر دفعت المحافظين الجدد بقوة ليصبحوا قوة مهيمنة تشكّل سياسات إدارته.

وفي الأشهر والسنوات التي تلت ذلك، اتخذت إدارة بوش قرارات عكست تأثيرهم؛ فقد كانت التشريعات القمعية والبرامج المعادية للعرب والمسلمين جزءاً من هذا التوجه، وكذلك الحروب وعمليات الاحتلال في كل من أفغانستان والعراق.

لقد كانت تكاليف وعواقب هاتين الحربين –اللتين اتسمتا بسوء التخطيط –هائلة، سواء من حيث الأرواح المفقودة أو الموارد المالية المستنزفة أو تراجع المكانة والاحترام اللذين كانت تحظى بهما الولايات المتحدة الأمريكية.

وبالإضافة إلى مئات الآلاف من العراقيين والأفغان الذين لقوا حتفهم، قُتل 7000 جندي أمريكي. وفي حين حاولت وزارة الدفاع (البنتاغون) في عهد بوش إقناع الكونغرس الأمريكي بالحرب عبر الزعم بأن تكلفتها لن تتجاوز بضعة مليارات من الدولارات، تشير التقديرات الحالية إلى أن التكلفة الفعلية تراوحت بين 6 و7 تريليونات دولار.

ونتيجةً لإقدام الولايات المتحدة الأمريكية بشكل أحادي الجانب على خوض الحرب بقوة مفرطة، وإهانتها للحلفاء الذين رفضوا الانضمام إليها، فضلاً عن أدائها المتعثر للغاية في إدارة كلا الصراعين، فقد تراجعت مكانة الولايات المتحدة واحترام العالم لها بشكل حاد.

لقد ألحقت هذه السياسات –التي طُبقت في أعقاب هجمات 11 سبتمبر 2001 –أضراراً جسيمة خلال عهد بوش، إلا أن تداعياتها لا تزال قائمة؛ ونظراً لأن الإدارات اللاحقة لم تضع حداً نهائياً وحاسماً لها، فقد شكلت تلك السياسات الأساس الذي قامت عليه التجاوزات في السياسات الخارجية والداخلية لإدارة ترامب، وهي التجاوزات التي نواجهها اليوم.

○ رئيس المعهد العربي الأمريكي

لماذا صارت الدعاية الصهيونية تخدم فلسطين؟!

بقلم:
د. منار الشوربجي

الجدل الذي أثاره طرد «ماكليمور» من الجولة الغنائية للبريطاني «إد شيران» كشفت عن تحولات جوهرية حققتها غزة ودفعت ثمنها بتضحيات هائلة وبدماء أبنائها. و«ماكليمور»، مغني الراب الأمريكي، هو صاحب أغنية «قاعة هند» التي أحدثت دويًا عالميًا في أوج حرب إبادة غزة حين غناها دعمًا لغزة ولطلاب جامعة كولومبيا الذين اعتصموا وقتها وأطلقوا اسم الطفلة الشهيدة «هند رجب» على قاعة بالجامعة.

والحكاية باختصار أن «ماكليمور»، في أول حفل غنائي بالجولة، اعتلى المسرح أمام أكثر من 50 ألف شخص مرتديًا الكوفية الفلسطينية. وقبل أن يبدأ الغناء قال إن سببًا رئيسيًا لرغبته في المشاركة كان «الوقوف على مسرح كهذا، وأقول كلمتين قريبتين جدًا لقلبي، الحرية لفلسطين. أريد صوت تلك الكلمات واضحًا وعاليًا ليسمعها أهل غزة والضفة المحتلة ليعرفوا أننا لم ننسهم».

عندئذ، أقام لوبي إسرائيل الدنيا ولم يقعدها متهمًا ماكليمور «بالكراهية ومعاداة السامية»، وانتهي الأمر بمنع «ماكليمور» من استكمال الجولة. فهو قال إن «إد شيران» أخبره بأن الملياردير الصهيوني «روبرت كرافت» مالك الاستاد الذي كان سيستضيف الحفل التالي اتصل به ليخطره بأنه تحدث لغيره من ملاك المسارح وهم جميعًا ينذرونه (شيران) بأنه ما لم يطرد «ماكليمور» فإنهم لن يستضيفوا جولته الغنائية أصلًا.

وأضاف «شيران» قائلًا إن كلمات «ماكليمور» ومشهد العلم الفلسطيني «جرحا مشاعر الكثيرين» ممن تحدث إليهم، وأكد أن موقفه المعروف هو «عدم الانحياز»! والحقيقة أن «شيران» كاذب، فهو كثيرًا ما أعلن انحيازاته السياسية، إذ عارض علنًا خروج بلاده من الاتحاد الأوروبي، وناصر حزب العمال البريطاني، بل وغنى لصالح أوكرانيا عندما اندلعت الحرب. أما روبرت كرافت فهو الملياردير الأمريكي الذي وصفه نتنياهو بأنه «الصديق الأكثر ولاء لإسرائيل»!

غير أن أهم ما في القصة أن الاتهام بالعداء للسامية لم يعد ينطلي على أحد. فبمجرد طرد «ماكليمور»، انسحب كل الفنانين الذين كانوا سيشاركون «شيران» في جولته الغنائية، بل انسحبت فرقة شيران الموسيقية. وانهال التضامن مع «ماكليمور» من فنانين ورياضيين ومشاهير آخرين، وأعلنوا دعمهم لغزة.

وأعلن «ماكليمور» تبرعه بالمليون دولار التي تقاضاها عما شارك فيه في الجولة لصالح ست منظمات فلسطينية، ودعا «كرافت» ليفعل بالمثل! فاضطر «كرافت» اضطرارًا للخروج عن صمته. فقال إنه لم يهدف إلى إسكات «ماكليمور»، والسبب وراء طرده لم يكن ما قاله على المسرح، وإنما «سجله الطويل في معاداة السامية»!.

وزعم أنه تبرع طوال حياته «لمساعدة الفلسطينيين». وهو ما تكذبه الوقائع والسجلات، إلا إذا كانت تبرعاته المستمرة لجيش الاحتلال الإسرائيلي، وإنفاقه على رحلات المشاهير لزيارة إسرائيل ودعمها، وتمويله لمؤسسات تلاحق كل من ينتقد إسرائيل يمثل «مساعدة للفلسطينيين"!

أما تبرع «ماكليمور» فتبعته تبرعات من مشاهير آخرين.. لكن «ميس ريتشيل» الأمريكية التي تعلم الأطفال على «يوتيوب» وتحظى بشعبية طاغية، فقد دعت كل المشاهير البيض للتبرع لصالح أطفال غزة! وهي بذلك فضحت «إد شيران» وحكاية «الكلمات التي تجرح مشاعر الكثيرين» لأنها ذات جذور عنصرية. فهي عبارات يتم استدعاؤها فقط إذا كان من «جُرحت مشاعرهم» من البيض. فالتفوق الأبيض يعني ضمن ما يعني أن البيض فقط دون غيرهم هم من لديهم مشاعر، ومشاعرهم مقدمة حتى على أرواح الأعراق «الأدنى»

غير أن أهم ما في القصة برمتها أنها كشفت عن أن البروباجندا الصهيونية باتت تأتي بنتائج عكسية. فبدلًا من أن ينجح «كرافت» في فرض الصمت على «ماكليمور» وردع غيره ممن يدعمون فلسطين، نجح بامتياز في إعادة غزة إلى موقع الصدارة في العقل الجمعي الأمريكي!